شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا

شركة مساهمه مصرية طبقاً لإحكام القانون رقم ١٥٩ لسنه ١٩٨١

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

السادة/البورصة المصرية

تحيه٠٠ طيبه٠٠ وبعد٠٠٠

تتشرف بأن نرسل لسيادتاكم الأتى :-

- تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن القوائم الماليه المعده طبقاً لقرار وزير الإستثمار رقم (١١٠) لسنه ٢٠١٥ عن الفترة المالية من ٢٠١٨/٧/١ حتى ٢٠١٨/١٢/٣١ ٠

برجاء التكرم من سيادتكم بإتخاذ اللازم ٠٠٠

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر الاحترام٠٠٠

مدير علاقات المستثمرين

"محاسب/عرفات بدراوى راغب"

تحريرا فى ٢٠١٩/٢/١٤

ميرفت/٠٠٠

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات
المطاحـــن والمضـــارب

تقرير فحص محدود

للقوائم المالية الدورية لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

إلى السادة / مساهمي شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا:

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المرفقة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وكذا قوائم الدخل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى.

وإدارة الشركة هى المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية والعرض العادل والواضح لها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتنحصر مسئوليتنا فى إبداء إستنتاج على القوائم المالية الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها ". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود.

ويقل الفحص المحدود جوهرياً فى نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم إكتشافها فى عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية.

وفيما يلي أهم الملاحظات التي أسفر عنها الفحص المحدود:

- ما زال لم يتم تعديل السجل التجاري للشركة وفقاً لقرار المنع الصادر فى القضية ٣٠٣ لسنة ٢٠١٤ أمن دولة عليا، رغم رد الشركة على تقاريرنا السابقة بأنه سوف يتم التعديل بعد الأنتهاء من توثيق الجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٨ وهذا لم يتم حتى تاريخه علماً أنه لم يتم ايضاً إدراج التشكيل الجديد لمجلس الإدارة في ضوء قرارات الجمعية المشار إليها .

يتعين إتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تحديث السجل التجاري.

- ما زال لم يتم النشر بصحيفة الإستثمار للتعديلات التى تمت على المواد أرقام (٧، ٥٦، ٥٧) من النظام الأساسي للشركة والتى تم إعتمادها بمحضر إجتماع الجمعية العامة غير العادية المؤرخ فى ٢٠١٧/٩/٢٧.

يتعين إتخاذ اللازم نحو نشر التعديلات وإثباتها بالنظام الأساسي للشركة.

- عدم قيام الشركة بتعديل بعض مواد النظام الأساسي وفقاً لما تم من تعديل على بعض أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وما تم من تعديل لبعض أحكام اللائحة التنفيذية لذات القانون والصادر برقم (٤) لسنة ٢٠١٨ بتاريخ يناير ٢٠١٨، على النحو الوارد تفصيلاً بتقاريرنا المُبلغة للشركة وآخرها تقرير الفحص المحدود عن الفترة المنتهية في ٢٠١٨/٩/٣٠ والمبلغ بتاريخ ٢٠١٨/١١/٤ .

كما لم تقم الشركة بتعديل مواد النظام الأساسي وفقاً لما تم من تعديل بقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية وفقاً لآخر تعديلات، ومن صورها المادة رقم (٦) المُعدلة بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية فى ٢٠١٨/٦/١٠ وفى ٢٠١٨/٨/١٣ الشروط العامة لقيد الأوراق المالية، وكذا الكتب الدورية وقرارات الهيئة العامة للرقابة المالية رقمي (٧) فى ٢٠١٨/٦/٢٥، (١٥٤) فى ٢٠١٨/٩/٣٠ والمنشور بجريدة الوقائع المصرية بالعدد (٢٤٢) فى ٢٨ أكتوبر ٢٠١٨، وكذا ما صدر من قرارات للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقمي (٣،١) في ٢٠١٨/١٠/١٦ .

يتعين حصر كافة التعديلات القانونية والعمل على تعديل النظام الأساسي بها.

- تم إستبعاد مبلغ ٨٢٥,٩٩٦ ألف جنيه من الأصول الثابتة (آلات ومعدات) قيمة عدد ٤ مناخل قديمة تم فكها من مطحن دسوق بكفر الشيخ وذلك دون وجود محاضر تكهين أو إستبعاد أو موافقات ودون العرض على مجلس إدارة الشركة .

يتعين إتخاذ الإجراءات والموافقات اللازمة لإستبعاد تلك الأصول في ضوء ما سبق.

- تضمن حساب التكوين الإستثمارى مبلغ نحو ٨١٩ ألف جنيه قيمة خط الخبز اللبناني بمخبز المحلة الكبرى والذي تم تركيبه وإستلامه الإبتدائي في ٢٠١٨/٩/٢٠ وفقاً لمحضر تركيب الخط بقطاع الغربية ورغم ذلك لم يتم الأستفادة منه حتى تاريخه .

يتعين بحث ما سبق وتحديد أسباب عدم الإستفادة من ذلك الخط حتى تاريخه.

- مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (٢) – فقرة ٩ – والتى تقضى بأنه " يقاس المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة الإستردادية أيهما أقل " حيث اشارت الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فقرة ٤/٤ أن الشركة لا تطبق ذلك سوى على مخزون الإنتاج التام فقط بينما يتم تقييم مخزون الخامات علي أساس أخر سعر للشراء الأمر الذي أدي إلى وجود فرق قدره نحو ٩٣ ألف جنيه في تقييم القمح ملك الشركة بالزيادة نتيجة تقييمها على خلاف ما تقضي به معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن حيث أثبتت بنحو ٢٤,٣٨٢ مليون جنيه وصحتها نحو ٢٤,٤٧٥ مليون جنيه.

يتعين الإلتزام بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه لما لذلك من آثار على قيمة المخزون ونتائج أعمال الشركة فى تاريخ المركز المالي فى ٢٠١٨/١٢/٣١.

- بلغ المخزون الراكد وبطيء الحركة فى ٢٠١٨/١٢/٣١ نحو ٩١٠ ألف جنيه وفقاً لحصر الشركة.

يتعين ضرورة دراسة أوجه الإستفادة من المخزون الراكد وبطيء الحركة حتى لا يمثل رأس مال عاطل.

- بلغت أرصدة العملاء المدينة نحو ٢١,٨١٦ مليون جنيه فى ٢٠١٨/١٢/٣١ وتمت المطابقة مع بعض العملاء والبالغ أرصدتهم نحو مبلغ ٨,٤٢٨ مليون جنيه بنسبة ٣٨,٦ وقد لوحظ بشأنها ما يلي:

- لم يتم إجراء المطابقات اللازمة لبعض كبار العملاء (الشركة العامة لتجارة السلع الغذائية بالجملة، الشركة المصرية لتجارة الجملة، شركة يونيفرت) على أرصدتهم في ٢٠١٨/١٢/٣١، ويتصل

بـذلك أن مديونيـة تلـك الشـركات فـى ٢٠١٨/١٢/٣١ بلغـت نحـو ١٣,٣٨٠ مليـون جنيـه تمثل ٦١,٤% من إجمالى مديونية العملاء.

يتعين بحث ما سبق وإجراء المطابقات اللازمة حيث أنها من أدلة الأثبات وسرعة إتخاذ اللازم في ضوء ما تسفر عنه تلك المطابقات.

- استمرار وجود بعض الأرصدة المدينة من ٢٠١٨/٧/١ لدي بعض العملاء دون سداد رغم وجود تعامل معهم (مسحوبات وتسديدات) خلال الفترة والجدول التالي يوضح ذلك:

القيمة بالألف جنيه

العميل	رصيد ٢٠١٨/٧/١	المسحوبات خلال الفترة	التسديدات خلال الفترة	رصيد ٢٠١٨/١٢/٣١
أبناء القليوبية	٢٤٨٦	٣٣٩٦١	٣٣٩٦٦	٢٤٨٢
المجموعة التجارية المصرية	٣٥٠	١٨٨١	١٨٨١	٣٥٠

- عدم وجود تعاقد مع شركة يونيفرت توضح طريقة السداد فى ظل عدم وجود الضمانات الكافية لمسحوباتها من الدقيق ٧٢% (على خلاف باقي العملاء الآخرين) حيث أن السداد بشيكات بنكية مؤجلة بين ٣٠، ٦٠ يوم والجدول التالي يوضح نسبة عدم السداد والإئتمان خلال الفترة من ٢٠١٨/٧/١ حتى ٢٠١٨/١٢/٣١:

(المبالغ بالجنيه)

الشهر	رصيد أول المدة	المسحوبات (دقيق ٧٢%)	إجمالى المديونية	المسدد	رصيد أخر المدة	نسبة السداد إلى إجمالى المديونية
يوليو	-----	٢٧٩٠٠٠٠	٢٧٩٠٠٠٠	-----	٢٧٩٠٠٠٠	عدم وجود سداد
أغسطس	٢٧٩٠٠٠٠	١٣٩٥٠٠٠	٤١٨٥٠٠٠	٢٣١١٥٢	٣٩٥٣٨٤٨	%٥,٥
سبتمبر	٣٩٥٣٨٤٧	٢٤٦٢٥٠	٤٢٠٠٠٩٧	٢٥٤٤٧١٢	١٦٥٥٣٨٥	%٦٠,٦
أكتوبر	١٦٥٥٣٨٥	١٣٥٠٠٠٠	٣٠٠٥٣٨٥	١٤٠١٩٧٤	١٦٠٣٤١١	%٤٧
نوفمبر	١٦٠٣٤١١	١٣٦٢٥٠٠	٢٩٦٥٩١١	٢٤٣٧٨٧	٢٧٢٢١٢٤	%٨
ديسمبر	٢٧٢٢١٢٤	١٣٧٥٠٠٠	٤٠٩٧١٢٤	٢٦١٤٤٣٧	١٤٨٢٦٨٧	%٦٤

يتعين إتخاذ اللازم نحو إجراء التعاقد اللازم وأخذ الضمانات الكافية حفاظاً على حقوق الشركة.

- لم نقف على السياسة المالية المتبعة لإدارة الشركة من حيث الأساس الذي اعتمدت عليه فى ربط الودائع أو فكها واختيار أفضل عائد على تلك الودائع حيث تبين قيام الشركة بالسحب على

المكشوف (بنحو ٤٧,٧٣٢ مليون جنيه تحملت عنها الشركة فوائد مدينة خلال الفترة نحو٦,٢٥٢ مليون جنيه بمعدلات فائدة تراوحت بين ٨,٢٥%، ٨,٧٥% بخلاف المصروفات الإدارية) رغم وجود حسابات جارية وودائع لدي الشركة تبلغ نحو ٦٨٥,٨٧٢ مليون جنيه تراوحت الفائدة عليها بين ١٢,٧٥% إلى ١٥,٢٥%.

نوصي بضرورة الإفصاح عن السياسات المالية المتبعة بالشركة لإدارة محفظتها المالية والنقدية وما إستندت عليه للقيام بالسحب على المكشوف رغم وجود ودائع وحسابات جارية تصل جمالتها لنحو ٠,٧ مليار جنيه مصري والإفادة .

- لم نواف بدراسة المخصصات فى ٢٠١٨/١٢/٣١ والبالغة نحو ٢٣٣,٤٤٤ مليون جنيه بعد تدعيم مخصص الضرائب المتنازع عليها بمبلغ ١٣,٥ مليون جنيه وإستخدام مبلغ نحو ١٨,٣٧٦ مليون جنيه من مخصصي الضرائب المتنازع عليها والمطالبات والمنازعات المكون فى ٢٠١٨/٦/٣٠ الأمر الذي لم نقف معه على صحة ما تم من تدعيم نظراً لعدم وجود الدراسة المشار إليها.

يتعين موافاتنا بدراسة المخصصات وما تم تدعيمه حتى لا يمثل إحتياطى سرى ولما له من أثر جوهري على القوائم المالية.

- تضمن مخصص الضرائب المتنازع عليها في ٢٠١٨/١٢/٣١ نحو ١٨١ مليون جنيه تحت حساب ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة على إيرادات القمح المطحون بمنظومة الخبز الحر (نخالة منظومة) عن الفترة من ٢٠١٣/٣/١ وحتى ٢٠١٧/٧/٣١ على الرغم من حسم الخلاف عن الفترة من ٢٠١٣/٣/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠ وسداد قيمة الفروق بالشيك رقم ٣٩٧٥٢٧٦ في ٢٠١٨/١٠/٢٥ والمسحوب على بنك البركة ليصبح رصيد المخصص الذي انتفى الغرض منه نحو ١٠٠ مليون جنيه.

كما تضمن مخصص الضرائب المتنازع عليها فى ٢٠١٨/١٢/٣١ مبلغ ٢٣,٩٤٢ مليون جنيه لمواجهة ضريبة الدخل عن الأعوام من ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حتى ٢٠٠٩/٢٠٠٨ والوارد نماذج ربط لها وفقاً لنموذج رقم (١٩) إخطار بعناصر ربط الضريبة بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٣ بمبلغ ٤٤,٣٠٢ مليون جنيه والمسدد عنها وفقاً للإقرارات الضريبية مبلغ ٢٠,٣٦٠ مليون جنيه بفارق قدره ٢٣,٩٤٢ مليون جنيه وقد تم الإعتراض عليه من قبل الشركة بتاريخ ٢٠١٣/١١/٤ وتم التسوية النهائية مع مصلحة الضرائب طبقاً للجنة الداخلية عن تلك السنوات فى ٢٠١٨/٧/٢٩ بالإتفاق على

مبلغ قدره ٧٨٩,٣٥٠ ألف جنيه والتى تم تسويتها على حساب مخصص الضرائب ليصبح رصيد المخصص الذى إنتفى الغرض منه نحو ٢٣,١٥٣ مليون جنيه.

يتعين إجراء التصويب اللازم برد المخصص للإيرادات حتى لا يمثل إحتياطي سرى.

- عدم إجراء المطابقات اللازمة فى ٢٠١٨/١٢/٣١ مع الهيئة العامة للسلع التموينية على أرصدتها المدينة البالغة ٢٨٢,٦٢٩ مليون جنيه والدائنة البالغة ١٨٧,٣٢٥ مليون جنيه، والجدول التالي يوضح ذلك:

بيان	الرصيد الدفتري	
	المدين (جنيه)	الدائن (جنيه)
نخالة خشنة ٨٢%	-----	٥٧٢٣١٤٠٨
قمح مصري	-----	٩٨٩٤٠٠
إجمالى المنظومة الجديدة (أ ، ب ، جـ)	٣٤٤٠٢١٣٠	-----
إجمالي المنظومة القديمة	١٢٠٩٨٣٠٦٠	
عمولة تخزين قمح أجنبي	٤٣٥١٥٧٤	-----
إجمالى المنظومة الجديدة (د)	-----	١٢٩١٠٤٤٩٩
أجرة طحن ٨٢% منظومة	١٢٢٨٩١٧٧٩	-----
الإجمالى	٢٨٢٦٢٨٥٤٣	١٨٧٣٢٥٣٠٧

يتعين إجراء المطابقات اللازمة وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه المطابقة.

- بخلاف ما ورد بالجدول السابق تضمن حساب الموردين (المدين) نحو ١,١٤٣ مليون جنيه بإسم الهيئة العامة للسلع التموينية (حافز توزيع قمح مصري) متوقف منذ عام ٢٠٠٩ يمثل حافز نقل قمح موسم ٢٠٠٩ ومرفوع بشأنه الدعوى رقم ٤٤٨٠ لسنة ٢٠١٥ م.ك حكومة جنوب القاهرة وقد صدر الحكم فى ٢٠١٨/١/٢٨ بإلزام السيد الدكتور/وزير التموين بصفته رئيس الهيئة العامة للسلع التموينية بسداد نحو مبلغ ١,١٤٣ مليون جنيه مع فائدة قانونية قدرها ٤% سنوياً من المبلغ المقضي به للشركة بدءاً من تاريخ ٢٠١٥/١١/٢٤ وحتى تمام السداد.

يتعين إتخاذ اللازم فى ضوء الحكم الصادر مع حساب الفوائد المستحقة وفقاً للحكم وموافاتنا بما إتخذته الشركة من إجراءات لتحصيل تلك المبالغ.

- تضمن حساب الموردين (المدين) فى ٢٠١٨/١٢/٣١ بالخطأ بعض المبالغ والتى ورد مقابل لها بلغت ٢٦٢٣٩ جنيه باسم مؤسسة الحمد للتوريدات الصناعية والهندسية حيث ورد مشمول أمر التوريد واضيف للمخازن بأذن رقم ١٣٣١٧ في ٢٠١٨/١٢/٦.

يتعين إجراء التسويات اللازمة.

- تضمنت قائمة الدخل مبلغ ٢٠,٤٨٧ مليون جنيه تحت مسمى مصروف ضريبة الدخل وهذا المبلغ عبارة عن مُحصلة ضريبة الدخل والبالغة ٢١,٨٦٥ مليون جنيه والضريبة المؤجلة (سالب) والبالغة ١,٣٧٨ مليون جنيه مما أظهر حساب ضريبة الدخل وإلتزامات ضريبية مؤجلة بقائمة المركز المالي على غير حقيقتهما.

يتعين إجراء التصويب اللازم لإظهار الحسابات على حقيقتها.

- تضمنت قائمة الدخل بعض المصروفات التقديرية عن الفترة من ٢٠١٨/٧/١ حتى ٢٠١٨/١٢/٣١ منها ما يلي:

* نحو ١٠,١٧٥ مليون جنيه يتمثل فى " كهرباء بمبلغ ١٠,١٠ مليون ، مياه بمبلغ ٧٥ ألف جنيه ".
* نحو ٨ مليون جنيه حوافز ¼ سنوية.
* نحو ٥ مليون جنيه حوافز ١٠%.
* نحو ٤٥ ألف جنيه قيمة المستحق عن فترة المركز المالي (نقل وانتقالات وتليفونات).

ويتصل بما سبق بأن القيمة الفعلية لاستهلاك الكهرباء خلال شهر ديسمبر ٢٠١٨ بلغت نحو ٩,٣ مليون جنيه أقل عما هو مقدر بنحو ٨٠٠ ألف جنيه.

يتعين إجراء التسويات اللازمة بالحسابات المختصة فى ضوء الفعليات.

- تم تقدير مبلغ ٢٥ مليون جنيه عن فترة المركز المالى من مكافأة الأرباح عن العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ بزيادة نحو ٨ مليون جنيه عن فعلى العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ البالغ نحو ١٧ مليون جنيه (ما يخص ستة أشهر) بنسبة ٤٧%.

يتعين إجراء التصويب اللازم فى ضوء ما سبق.

- تضمنت الإيرادات فى ٢٠١٨/١٢/٣١ مبلغ ٧,٣١٦ مليون جنيه بحساب الخدمات المباعة يتمثل فى (مبلغ ٤,١٤٥ مليون جنيه عمولة الصوامع المعدنية، مبلغ ٣,١٧١ مليون جنيه نقليات قمح أجنبي ومصري) وهذا من واقع مستندات وفواتير الشركة دون إجراء أية مطابقات على تلك المبالغ مع الهيئة العامة للسلع التموينية أو الشركة العامة للصوامع والتخزين.

يتعين إجراء المطابقة اللازمة وإجراء ما يلزم من تسويات.

- بلغت قيمة أجرة طحن الأقماح التموينية لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية نحو ٣٣١ مليون جنيه (بحساب إيرادات تشغيل للغير) وذلك عن كمية ٧٥٤٦٩٣ طن قمح خلافاً لما هو وارد بمحاضر

تصافي المطاحن في ٢٠١٨/١٢/٣١ والبالغ الكمية بها ٧٥٠٣١٥ طن قمح، الأمر الذي يستوجب معه تخفيض تلك الإيرادات بنحو ٢ مليون جنيه.

يتعين إجراء التصويب اللازم حتى تظهر نتائج الأعمال على حقيقتها.

- تأخر القيد بدفتر اليومية العامة حيث كان أخر قيد به في أكتوبر ٢٠١٨.

يتعين إستكمال القيد بدفتر اليومية العامة حيث أنه من الدفاتر القانونية.

- عدم سلامة قائمة التدفقات النقدية فى ٢٠١٨/١٢/٣١ حيث تبين الآتي :

القيمة بالألف جنيه

الحساب	القيمة بقائمة التدفقات النقدية	القيمة الصحيحة طبقاً للقوائم المالية
(الزيادة) أو النقص في أرصدة العملاء والأرصدة المدينة	(٧٦٨٥٠)	(٧٦٧٩٣)
(الزيادة) أو النقص في أرصدة الدائنون والأرصدة الدائنة	٧١٥١٧	١٠٤٢٤٩

يتعين إجراء التصويب اللازم وإعادة تصوير قائمة التدفقات النقدية على حقيقتها.

الإستنتاج المتحفظ:

وفى ضوء فحصنا المحدود وبإستثناء ما جاء بتقريرنا عاليه من ملاحظات وتعديلات جوهرية يجب إجراؤها لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ لتتفق مع معايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

ومما لا يعد تحفظاً:

- أسفرت بعض أنشطة الشركة عن خسائر بلغت نحو ٢٣,٨٣١ مليون جنيه تتمثل فيما يلي:

- نحو ١٣,٤٦٤ مليون جنيه خسائر نشاط الخبز.
- نحو ٧,٦٦٧ مليون جنيه خسائر نشاط الصوامع.
- نحو ٢,٧٠٠ مليون جنيه خسائر نشاط المكرونة.

يتعين إتخاذ الإجراءات والتدابير الواجبة للنهوض بأنشطة الشركة وتعظيم العائد منها.

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم إجراء رفع مساحي لأراضي الشركة في ٢٠١٨/٦/٣٠ وقد أسفرت مطابقة جانب من المساحات الواردة بالشهادات السلبية وشهادات السجل العيني مع سجلات الأصول بالشركة عن وجود فروق بالزيادة قدرها ٢٣٣٣٤ م٢ وبالنقص قدرها ٣٠٠٢٧م٢ وذلك عن عدد ٧ مواقع تابعة للشركة، الأمر الذي لم نتمكن معه من التحقق من باقي مساحات الأراضي بالشركة ومدى وجود تصرفات عليها من عدمه، وقد قامت الشركة بتاريخ ٢٠١٨/٩/١٦ بمخاطبة أمين عام مكتب سجل عيني بنها والقليوبية للإطلاع على أملاك الشركة.

يتعين بحث أسباب تلك الفروق وإتخاذ كافة الإجراءات التى تكفل التحقق من مساحات الأراضي ملك الشركة والإفادة.

- ما زالت الأصول الثابتة تتضمن نحو ١,٤٠٣ مليون جنيه أصول عاطلة وغير مستغلة وفقاً لبيانات الشركة تتمثل فى أراضى ومباني رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة فى ٢٠١٨/١٠/٨ بإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأن الإستغلال الأمثل لتلك الأصول وتعظيم العائد على المال المستثمر.

يتعين ضرورة تنفيذ ما ورد بتوصية الجمعية العامة للشركة بإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأن الإستغلال الأمثل لتلك الأصول وتعظيم العائد على المال المستثمر.

- ما زال الوضع قائماً بشأن عدم الإنتهاء من تقنين وضع يد الشركة على بعض الأراضى والعقارات التى آلت إليها بقرارات التأميم أو قرارات تخصيص بلغ ما أمكن حصره منها مساحة ١٠٣٩٣,٣٢م٢ بعضها محل دعاوي قضائية وكذا عدد (٥) محلات برج البرلس وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة فى ٢٠١٨/١٠/٨ بسرعة الإنتهاء من تقنين وضع يد الشركة على الأراضي التي آلت إليها.

يتعين ضرورة تنفيذ توصية الجمعية العامة للشركة بإجراء حصر جميع الحالات المشابهة مع ضرورة سرعة الإنتهاء من تسجيل هذه المساحات من الأراضى للحفاظ على ممتلكات الشركة مع متابعة الدعاوى القضائية والإفادة.

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم حسم النزاع بين الشركة ومحافظة القليوبية على حق الإنتفاع والبالغ نحو ١٠,٠٧٣ ملايين جنيه الخاص بمجمع المخابز الآلية ببنها منذ عام ١٩٧٦ والمرفوع بشأنها الدعوى رقم ٧٩/٣٣٩٤ ق.نقض (طبقاً للبيانات المقدمة لنا من الشركة) وقد قامت الشركة بسداد المبلغ سالف الإشارة قيمة الأرض وفقاً للحكم الصادر فى الإستئنافين المقيدين برقمى١١٠٤ لسنة ٣٧ ق ، ٤٦ لسنة ٣٨ ق إستئناف عالي بإلزام الشركة بالسداد لقيمة الأرض موضوع الإستئنافين وتم الطعن أمام محكمة النقض من جانب المحافظة برقم ٢٩٩٨ لسنة ٧٩ ق ومن جانب الشركة برقم ٣٣٩٤ لسنة ٧٩ ق ، ولم تحدد لهما جلسة بعد حتى تاريخ نهاية الفحص فى ٢٠١٩/٢/٧ .

يتعين موافاتنا بما أنتهي إليه الأمر فى هذا الشأن.

- وجود العديد من الدعاوى القضائية المتداولة الخاصة بأراضى ومطاحن الشركة بعضها محل نزاع مع الورثة والتى صدر عن بعضها الحكم فى غير صالح الشركة.

يتعين ضرورة متابعة الإجراءات القانونية الواجبة في هذا الشأن حفاظاً على حقوق وممتلكات الشركة وموافاتنا بما يتم في هذا الشأن .

- ما زال حساب الأرصدة المدينة يتضمن نحو ١,٨٠٢ مليون جنيه تمثل عجوزات أمناء عهد، غرامات تموينية " منها نحو ١,٥٨٢ مليون جنيه قيمة عجوزات بإسم / مطحن سلندرات المحلة لمبيعات نخالة خشنة تم صرفها بفواتير مزورة خلال الفترة من ٢٠١١/٧/١ حتى ٢٠١٢/١/٣١، ومكون عنها مخصص بكامل القيمة.

يتعين الدراسة وإتخاذ اللازم والإفادة وموالاة الدعاوى القضائية.

- ما زال هناك نزاع قضائي بشأن السيد / إبراهيم عبد الحكيم رزق مستأجر الفندق السياحي والنادي الإجتماعي (شونة النصر بطنطا) بموجب العقد المؤرخ فى أبريل ٢٠١٢ والبالغ مديونيته نحو ١٦,٨٧٤ مليون جنيه فى ٢٠١٨/٩/٣٠ تمثل القيمة الإيجارية المستحقة عن الفترة من يونيه ٢٠١٢ وحتى مارس ٢٠١٧، فضلاً عن صدور حكم فى الدعوتين رقمى ٧٤٢

لسنة ٢٠١٢ م. ك طنطا ، ١٠٤٠ لسنة ٢٠١٣ م. ك طنطا لصالح الشركة بفسخ عقد الإيجار وتسليم المنقولات وإلزام المستأجر بسداد مبلغ ١٤,٩٩٧ مليون جنيه، وقد قامت الشركة بإسترداد الفندق السياحي والنادي الإجتماعي فى شهر أبريل ٢٠١٧ ، وعليه قام المذكور بالطعن بالإستئناف وقيد برقم ١٦٣٠ لسنة ٦٧ ق.س.ع طنطا وتم الإستئناف من الشركة لثبوت الحكم وقيد برقم ١٦١٩ لسنة ٦٧ ق. س.ع طنطا وتم الحكم فيها لصالح الشركة بجلسة ٢٠١٨/٢/٢١ لصالح الشركة ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقاريرنا المتعاقبة في هذا الشأن وآخرها تقريرنا عن نتيجة الفحص المحدود للقوائم المالية المنتهية في ٢٠١٨/٩/٣٠ بأنه جارى المتابعة للحصول على حقوق الشركة وفقاً للحكم القضائي .

يتعين موالاة الدعاوى القضائية المتداولة وإستنداء حقوق الشركة قبل الغير والإفادة.

- ما زالت الحسابات الدائنة للمصالح والهيئات فى ٢٠١٨/١٢/٣١ تتضمن مبلغ نحو ٤٥٩ ألف جنيه (دائن) بإسم وزارة المالية قيمة الكوبونات المرتدة من شركة مصر المقاصة لعدم تقدم أصحابها لصرفها ووفقاً لخطاب شركة مصر المقاصة والإيداع والقيد المركزي بتاريخ ٢٠١٥/٧/٧ بأنه تم تعديل مدة تقادم أرباح الأسهم لتكون خمسة عشرة سنة من تاريخ الاستحقاق بدلاً من خمس سنوات منذ ذلك التاريخ على أن يتم التصرف فى الأرباح التى يلحقها التقادم وفقاً لأحكام المادة رقم ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

نكرر توصيتنا بضرورة مخاطبة المساهمين للإسراع بصرف الكوبونات المستحقة لهم منذ ٢٠١٥ والإلتزام بتنفيذ ومراعاة ما تقضى به أحكام المادة رقم ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والإفادة.

- ما زالت الحسابات الدائنة الأخرى (تأمين للغير) تتضمن مبالغ متوقفة منذ أكثر من خمس سنوات بلغ ما أمكن حصره منها طبقاً لمستندات وبيانات الشركة نحو ٧٧,٦٧٩ ألف جنيه بإدارة الشركة ووحداتها يرجع بعضها للأعوام من ١٩٩١ إلى ١٩٩٨، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وأخرها فى ٢٠١٨/١٠/٨ بدراسة تلك الأرصدة من خلال لجنة الأرصدة المدينة والدائنة وموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بنتيجة ما تسفر عنه الدراسة الأمر الذى لم يتم .

مما يقتضى ضرورة تنفيذ ما ورد بتوصية الجمعية العامة للشركة مع الإلتزام بمراعاة ما تقضي به أحكام المادة رقم ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ والإفادة في ضوء إستمرار أو توقف العمليات التى بمقتضاها تم الحصول على تلك التأمينات.

- مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن الإلتزامات طويلة الأجل فى ٢٠١٨/١٢/٣١ تضمنت مبلغ ٣,٩٤٤ مليون جنيه يتمثل فى (نحو ١,٨٥٥ مليون جنيه منذ ١٩٨٦/١٩٨٥ حتى ١٩٩١/١٩٩٠ عبارة عن بواقي الحصص النقدية، نحو ٢,٠٨٩ مليون جنيه حصة العاملين عن الخدمات المحلية والمركزية ١٥%) رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة فى ٢٠١٨/١٠/٨ بموالاة الشركة القابضة للصناعات الغذائية للحصول على القرارات المنظمة للتصرف فى تلك المبالغ.

يتعين تنفيذ ما ورد بتوصية الجمعية العامة للشركة ودراسة تلك الأرصدة وفقاً لما تقضى به الأحكام والقواعد القانونية بشأن الحصص النقدية وحصة العاملين .

- عدم الدقة عند تحديد المستهدف من الفائض قبل حساب الضريبة بالموازنة التقديرية خلال الفترة من ٢٠١٨/٧/١ حتى ٢٠١٨/١٢/٣١ الأمر الذي أظهر نسبة تطور ونسبة تحقيق الهدف مغالى فيهما، والجدول التالى يوضح ذلك:

المستهدف من الفائض خلال الفترة	٥٥ مليون جنيه
الفائض قبل الضريبة خلال الفترة من ٢٠١٨/٧/١ حتى ٢٠١٨/١٢/٣١	١٠٦,٧٧٣ مليون جنيه
الفائض قبل الضريبة خلال الفترة من ٢٠١٧/٧/١ حتى ٢٠١٧/١٢/٣١	١٠٥,٥٦٠ مليون جنيه

يتعين مراعاة الدقة عند إعداد الموازنة التقديرية للشركة وفقاً للقواعد وأسس إعدادها.

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم دقة بيانات الطاقات المدرجة بالموازنة التخطيطية للشركة للعام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ الأمر الذي أظهر زيادة كمية القمح المطحونة ببعض المطاحن خلال الفترة من ٢٠١٨/٧/١ حتى ٢٠١٨/١٢/٣١ عن الطاقة التعاقدية والطاقة المستهدفة، والجدول التالي يوضح ذلك:

(الكميات بالطن)

المطحن / البيان	كفر الشيخ	دسوق	كفر الدوار
الطاقة التعاقدية	٥٧٧٦٠	٧٤٢٦٠	١٠٣١٢٥
الطاقة المستهدفة	٥٧٧٦٠	٧٤٢٦٠	٩٩٠٠٠
المطحون الفعلى	٦٠١٥٣	٧٨٨٦٦	١١٠٤٧٩
الزيادة عن الطاقة التعاقدية	٢٣٩٣	٤٦٠٦	٧٣٥٤
نسبة الزيادة %	٤,١	٦,٢	٧,١
الزيادة عن الطاقة المستهدفة	٢٣٩٣	٤٦٠٦	١١٤٧٩
نسبة الزيادة %	٤,١	٦,٢	١١,٦

يتعين دراسة ما سبق والإفادة.

- عدم تنفيذ المستهدف من الموازنة التقديرية خلال الفترة من ٢٠١٨/٧/١ حتى ٢٠١٨/١٢/٣١، والجدول التالي يوضح ذلك :

بيان	المستهدف	الفعلى	نسبة تحقيق الهدف
دقيق مكرونة	٢٥٠٠ طن	١٩٧٨ طن	%٧٩,١
طحن قمح ٧٢% ٢٤ط	٥٠٠٠٠ طن	٢٨٩٥٣ طن	%٥٧,٩
الخبز التموينى / البلدى	٣٦٣٠٢ جوال	١٢٩٥٦ جوال	%٣٥,٧
الخبز الأفرنجى والنواشف	٣٣٠ جوال	١٠٧ جرال	%٣٢,٤

يتعين العمل على تنشيط العملية التسويقية وإيجاد منافذ بيع جديدة حتى يمكن الوصول إلى إستغلال الطاقة المتاحة لطحن ٧٢% والمخابز والمكرونة.

- رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وأخرها فى ٢٠١٧/١٠/٨ بضرورة تشكيل لجنة لوضع المعدلات المعيارية لقياس كفاءة الأنشطة إلا أن الوضع ما زال قائماً بشأن عدم قيام الشركة بوضع معدلات معيارية لعناصر الإنتاج (مواد تعبئة وتغليف، كهرباء، مياه) لكل طن قمح مطحون وطن المكرونة من (الطاقة الكهربائية، الدقيق الفاخر، رولات البلاستيك والأكياس لتعبئة الطن، سولار) الأمر الذي يضعف الرقابة على الإستخدامات وقياس الإنحرافات لمتابعة أسبابها والعمل على معالجتها .

يتعين العمل على تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة بضرورة تشكيل لجنة لوضع المعدلات المعيارية لقياس كفاءة الأنشطة على النحو الوارد بالملاحظة لمراعاة ما ورد بها.

- رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وأخرها فى ٢٠١٨/١٠/٨ بالعمل على تطوير نظام التكاليف المتبع بالشركة إلا أن الوضع ما زال قائماً بشأن أن نظام التكاليف المتبع يفى فقط بأغراض تقييم المخزون ونوصى بتطويره.

يتعين العمل على تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة وإعادة النظر فى قوائم التكاليف فى ظل جميع ما ورد من تعديلات لإظهار مخزون وربحية الأنشطة خلال الفترة على حقيقتها مع إعادة تقييم مخزون الإنتاج التام فى ضوء ذلك.

- عدم وجود نظام للتكاليف البيئية يمكن من تحديد التكلفة المتعلقة بالبيئة وتبويبها إلى تكاليف رأسمالية وتكاليف مباشرة وغير مباشرة طبقاً لما ورد بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٩٥٥ لسنة ٢٠٠٩ مما يلزم تداركه.

يتعين وضع نظام للتكاليف البيئية.

- لم تتضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية بعض متطلبات الإفصاح طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وعرض القوائم كما هو وارد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) والخاص بالقوائم المالية الدورية ومن ذلك:
  - عرض نصيب السهم في الأرباح بقائمة الدخل طبقاً للفقرة رقم (١١).
  - الإفصاح عن طبيعة ومبلغ البنود التي تؤثر على الأصول أو الالتزامات أو حقوق الملكية أو صافي الأرباح أو التدفقات النقدية والتي تكون غير عادية (فقرة ١٦ – جـ).
  - إيرادات ونتائج أعمال كل قطاع حسب الأنشطة أو حسب التوزيع الجغرافي (فقرة ١٦ – ز).

- لم يتم الإلتزام ببعض قواعد ومعايير حوكمة الشركات الصادرة بقرار رئيس مجلس أمناء مركز المديرين التابع لوزارة الإستثمار في ٢٠٠٧/٦ حيث لم يتم الإفصاح عن الآتي:
  - التفويض الصادر من مجلس إدارة الشركة سواء لأحد أعضاءه أو لغيرهم مع تحديد موضوع التفويض ومدته الزمنية.
  - ما يتقاضاه أي من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين.

يتعين الإلتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية ومراعاة تطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات.

- وجود أخطاء مطبعية عند تصوير القوائم المالية والإيضاحات المتممة فى ٢٠١٨/١٢/٣١، ومن صور ذلك:

* بند رقم (٨) من الإيضاحات المتممة والخاص برأس المال تضمن أن " نسبة مساهمة إتحاد العاملين المساهمين بلغت ١٠,١٤٢% وصحتها ١٠,٥٠٣%، نسبة مساهمة باقي المساهمين بلغت ٦٢,٨٠٨% وصحتها ٦٢,٤٤٧% ".
* بند رقم (٩) من الإيضاحات المتممة والخاص بالاحتياطيات والذي تضمن أن سنة المقارنة ٢٠١٧/٩/٣٠ وصحتها ٢٠١٨/٦/٣٠.

يتعين مراعاة الدقة وتصحيح تصوير القوائم المالية والإيضاحات المتممة فى ٢٠١٨/١٢/٣١.

تحريراً في ١٤/ ٢/ ٢٠١٩

أحمد

وكلاء الوزارة

نواب أول مدير الإدارة

(محاسب/عصام زكريا محمد) (محاسب/عماد وجيه شحاته) (محاسب/رووف قزمان بخيت)

يعتمد ،،،

الوكيل الأول

مدير الإدارة

(محاسب/هويدا حسن محمد عبد الصمد)